

## 179020 - الكتاب المنسوب إلى ابن عباس رضي الله عنهما في التفسير موضوع عليه

### السؤال

هل كتب الصحابي عبد الله بن عباس تفسير ابن عباس؟ وهل حادثة "الغرائق" المذكورة في فتح الباري ثابتة؟

### الإجابة المفصلة

أولاً :

هذا الكتاب الذي يعرف بـ "تفسير ابن عباس" كتاب مختلق موضوع، لا تصح نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما، ولا يعرف عن ابن عباس أنه ألف كتاباً لا في التفسير ولا غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

"وموسى بن عبد الرحمن هذا - وهو الثقفى الصنعاني - من الكذابين، قال أبو أحمد بن عدي فيه: منكر الحديث، وقال أبو حاتم ابن حبان: دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل". انتهى من "مجموع الفتاوى" (1/ 259).

وقال السيوطي رحمه الله :

"وأوهى طرقه - يعني طرق التفسير عن ابن عباس - طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب" انتهى من "الإتقان في علوم القرآن" (2/ 497-498).

وقال الشيخ محمد حسين الذهبي

رحمه الله :

"وقد نُسب إلى ابن عباس رضي الله عنه جزء كبير في التفسير، وطُبع في مصر مراراً باسم "تنوير المقياس من تفسير ابن عباس"، جمعه أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي، صاحب القاموس المحيط، وقد اطلعتُ على هذا التفسير، فوجدتُ جامعه يسوق عند الكلام عن البسملة الرواية عن ابن عباس بهذا السند: "أخبرنا عبد الله الثقة بن المأمون الهروي، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمود بن محمد الرازي، قال: أخبرنا عمار بن عبد المجيد الهروي، قال: أخبرنا علي بن إسحاق السمرقندي، عن محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس".

وعند تفسير أول سورة البقرة وجدته يسوق الكلام بإسناده إلى عبد الله ابن المبارك ، قال: حدثنا علي بن إسحاق السمرقندي عن محمد بن مروان ، عن الكلبى ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس .

وفى مبدأ كل سورة يقول : وبإسناده عن ابن عباس .  
... وهكذا يظهر لنا جلياً أن جميع ما روى عن ابن عباس فى هذا الكتاب يدور على محمد بن مروان السدى الصغير ، عن محمد بن السائب الكلبى ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس " انتهى من "التفسير والمفسرون" (2/ 20) .

وقال أيضا :

" وليس للمعتز أن يعترض علينا بتفسير ابن عباس ، فإنه لا تصح نسبته إليه ، بل جمعه الفيروز آبادى ونسبة إليه معتمداً فى ذلك على رواية واهية ، هي رواية محمد بن مروان السدى ، عن الكلبى ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس " انتهى من "التفسير والمفسرون" (2/ 26) .

وقد نُقل الشيخ عبد الله

الأمين الشنقيطي ابن صاحب أضواء البيان أن هذا التفسير ليس جامعه الفيروز ابادي ، فقد وُجدت مخطوطة له قبل الفيروز ابادي .

ينظر الرابط التالي :

[www.ahlalhdeth.com](http://www.ahlalhdeth.com)

والسدى هذا : قال الذهبي في

ترجمته :

" محمد بن مروان السدى الكوفى ، وهو السدى الصغير ، يروى عن هشام بن عروة والأعمش ، تركوه ، واتهمه بعضهم بالكذب . وهو صاحب الكلبى " انتهى .

"ميزان الاعتدال" (4/ 32)

أما الكلبى : فهو محمد بن السائب الكلبى ، أبو النضر الكوفى المفسر ، وهو وضاع مشهور .

قال سفيان : قال لى الكلبى : كل ما حدثك عن أبي صالح فهو كذب .

وقال أحمد بن زهير: قلت لأحمد بن حنبل: يحل النظر في تفسير الكلبى ؟ قال: لا .

وقال ابن حبان: مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه ، يروى عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم ير ابن عباس ، ولا سمع الكلبى من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف ، لا يحل ذكره في الكتب ، فكيف الاحتجاج به

“ميزان الاعتدال” (3/ 557-559)

وقال ابن معين : ” بالعراق

كتاب ينبغي أن يدفن : تفسير الكلبي عن أبي صالح ” .

“ميزان الاعتدال” (1/ 645)

وهناك بعض الأعمال النافعة

التي جمعت مرويات ابن عباس في التفسير، ويستغنى بها عن مثل هذا الكتاب الزور،  
منها كتاب “تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة” لمؤلفه : عبد العزيز  
بن عبد الله الحميدي .

وأيضاً كتاب “ابن عباس ومنهجه في التفسير، وتفسيراته الصحيحة في الثلث الأول من  
القرآن” لمؤلفه : آدم محمد علي .

ثانياً :

قصة الغرانيق : قد اختلف العلماء حولها من بين مثبت لها وناقٍ ، وقد صح خبرها عن  
غير واحد من التابعين ، منهم سعيد بن جبير ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ،  
وأبو العالية ، وقتادة ، والزهري .

ولكن لم تُرو مسندةً بذكر أحد من الصحابة في خبر صحيح .

قال ابن كثير رحمه الله : ” قد ذكر كثير من المفسرين قصة الغرانيق ، وما كان من  
رجوع كثير من المهاجرة إلى أرض الحبشة ، ظناً منهم أن مشركي قريش قد أسلموا ،  
ولكنها من طرق كلها مرسله ، ولم أرها مسندة من وجه صحيح ، والله أعلم ” انتهى من  
“تفسير ابن كثير” (5/ 441).

فقد يقال : هذه قصة عظيمة ،

يجب أن تتوافر الهمم والدواعي على نقلها لو ثبتت ، وحيث إنها لم ترو ولا بسند واحد  
صحيح ، فإن ذلك يكفي للحكم عليها بعدم الصحة والثبوت .

وقد يقال : يكفي لثبوتها

ورودها عن غير واحد من السلف مع صحة الإسناد إليهم ، فضلاً عن رويت عنهم بأسانيد  
ضعيفة ، وهو مما يدل على أن للقصة أصلاً ثابتاً .

وقد يقال بالتوسط فيقال :  
على فرض ثبوتها : يكون ذلك ممّا ألقاه الشيطان في مسامع الكفار ، لا على لسان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم .  
ولعل ذلك هو الأقرب .  
راجع جواب السؤال رقم : (4135)  
، (103304) .  
والله تعالى أعلم .